

16

المؤامرة الأعجب والسلسلة المتصلة

تقف الولايات المتحدة اليوم في العالم وقفة عملاق مالي، لكن هذه الصورة لا تشبه في شيء ما كانت عليه أمريكا في القرن التاسع عشر. ففي تلك الأيام، كانت المصارف كثيراً ما تفلس، وكان الأجانب لا يستقرون في إقبالهم على الأوراق المالية الأمريكية، كما أن مخزون الذهب في الولايات المتحدة كثيراً ما وصل إلى شفير التسرب إلى دول أخرى. أما استقرار العملة والقواعد المالية للنمو فكانت على الدوام عرضة للهجوم من خارج البلاد.

ومن حيث الواقع، وكما سيوضح هذا الفصل، فإن ما يدعى «بالتسعينات البهيجة» لم تكن بهيجة على الإطلاق. كما وأن ذلك العصر يعرف أيضاً باسم «العصر المذهب». لا شك بأن كبار الأثرياء كانوا يعيشون عيشة الملوك، لكن تلك السنوات اتسمت أيضاً بعجز دائم في العملات الذهبية في الولايات المتحدة. كان ذلك العقد سلسلة من المغامرات التي تحبس الأنفاس فيما يتعلق بمخزون الذهب، ومن مستويات البطالة العالية التي لم يسبق لها مثيل، ومن الاضطرابات السياسية والتملل الاجتماعي والأسواق الكبيرة للمضاربين على هبوط الأسعار في وول ستريت Wall Street.

لم تتوفر في البلاد أية وسائل سهلة للتخفيف من قوة تلك الضربات. فلم

يكن الأمريكيون يتمتعون بتلك المصادقية التي تسمح للمصارف المركزية الخاصة بالقوى الكبرى - أي تلك المؤسسات المالية المتنفذة كبنك إنجلترا وبنك فرنسا - بالتصرف على أساس أنها مجموعة واحدة، أي اقتراض الذهب من بعضها البعض كلما واجهت إحداها مصاعب ما. وبالتالي، فقد حُرِم الأمريكيون فرصة الحصول على قروض من الآخرين لدى احتياجهم لتلك القروض، كما أنهم كانوا يُستبعدون من العملية حتى لو كانوا في وضع يسمح لهم بتقديم القروض. ومع ذلك فإن الولايات المتحدة كانت بحاجة للذهب إذا كان للأمريكيين أن يواصلوا القيام بالأعمال مع عالم بدأ فيه معيار الذهب يصبح هو النظام النقدي المسيطر بين القوى الكبرى.

لم يكن الأمر مجرد اعتبار الولايات المتحدة أمة ناشئة، أمة لا تزال أحدث من أن تكون أهلاً لأن يُعتمد عليها كشريك مالي. فقد كان ثبات الارتباط الأمريكي بمعيار الذهب موضع شك على الدوام. ولم يكن في سلوك العم سام ما يشجع على تغيير هذه الفكرة. فإدارة السياسة المالية في أمريكا إبان القرن التاسع عشر كانت تبدو للأوروبيين أشبه بسفينة دون دعامة تسند قعرها، يتجمع فيها الركاب على منصة الربان يُخرسون صوته بصراخهم، بحيث أن مسار السفينة يحدده أعلى الصرخات ورغم ذلك يبقى خط سيرها غير مؤكد.

أما الرأي الشائع بين الأمريكيين فكان يعتبر أن معيار الذهب كان توليفة شيطانية من صنع الأجانب، وبخاصة البريطانيين المكروهين ولا سيما منهم اليهود البريطانيين. وقد حمل رسماً كارتونياً نموذجياً، في تسعينات القرن التاسع عشر، عنوان: «الأخطبوط الإنكليزي: لا يتغذى سوى على الذهب». وقد ظهرت خريطة العالم تحت ذلك التعليق، وتبدو فيها أذرع الأخطبوط تمتد من بريطانيا لتلتف حول كل قارة من القارات. ويظهر تحت ذلك تعليق آخر: «يملك آل روتشيلد ملياراً وستمئة مليون من الذهب» - صحيفة شيكاغو ديلي نيوز. وهذا يعادل تقريباً نصف الذهب في مخزن القمح في شيكاغو⁽¹⁾.

وكان لدى الأوروبيين سبب آخر يدفعهم لإقصاء الأمريكيين خارج مجموعتهم: فلم يكن لدى الولايات المتحدة مصرفاً مركزياً شبيهاً ببنك إنجلترا. وبغض النظر عن نوع إدارة السياسة المالية فقد كانت هذه الإدارة بيد وزارة الخزانة في واشنطن، التي كانت قيادتها سياسية بطبيعتها ومسؤولة أمام الكونغرس. ومع ذلك، كان الأمريكيون عنيدين فيما يتعلق بتغيير أساليبهم. فم منذ البداية، كان لدى الأمريكيين، وهم أمة تتألف في معظمها من أشخاص ريفيين وتشعر بالاستقلالية، شك غريزي بأهل المدن وبالمصرفيين وبأي شخص يُشتبه بأنه يعاشر الأجانب. وقد تمسك الأمريكيون بتركيتهم المصرفية التجارية المؤلفة من أجزاء عدة، والقائمة على آلاف المصارف الصغيرة المستقلة الموزعة في طول البلاد وعرضها، التي تخضع في تنظيمها للولايات لا لواشنطن. وقد ظل قسم كبير من هذا الصرح المتداعي قائماً في مكانه حتى اللحظات الأخيرة من القرن العشرين.

لقد كانت البلاغيات السياسية تعكس تلك الأفكار مرة بعد أخرى. واستمرت هذه الصبغة الريفية لعالم المال في أمريكا حتى عندما أصبحت البلاد ذات طبيعة صناعية أكثر وحين أخذ عدد متزايد من السكان بالتحول تجاه المدن. وحتى سنة 1913، عندما قررت الولايات المتحدة أخيراً الانضمام إلى العالم وإنشاء مصرف مركزي، كانت تركيبة نظام الاحتياطي الفيدرالي مقيدة بضوابط وتوازنات اقليمية شديدة كانت تحد من سلطة الهيئة الحاكمة في واشنطن.

وهناك مشكلة أخرى، وقد تكون أكثر أهمية، بقيت دون حل طوال القرن التاسع عشر: لقد انتظرت الولايات المتحدة حتى سنة 1900 قبل أن تلزم قانونياً بمعيار الذهب. وحتى ذلك الوقت ظل الأمريكيون رسمياً ملتزمين بمعيار هاملتون القائم على الثنائية المعدنية، الذي تقف فيه الفضة على قدم المساواة مع الذهب. وكانت تلك التدابير مدعومة بالمصالح القوية المرتبطة بالفضة،

وليس فقط لأن تعدين الفضة كان فعالية اقتصادية مهمة في الولايات الغربية . فالمزارعون وغيرهم من كانوا مَدِينِينَ بصفة تقليدية كانوا يفضلون وجود أكبر مبالغ متوفرة ممكنة من المال ، وكانوا يعتبرون التضخم نعمة لا نقمة . وكانت الفضة مضافاً إليها الذهب تعادل ضمن النظام مبلغاً أكبر مما يؤمنه الذهب بمفرده . لكن الفضة أصبحت شيئاً أكبر من مجرد مرشح يصلح لأن يقوم مع الذهب بدور المعيار المالي . كانت الفضة رمزاً قوياً لنضال الإنسان العادي ضد السلطات القائمة . وكانت الصيحات المطالبة بالمساواة والديموقراطية ، التي تشجعها المطالبة الشاملة بحق الاقتراع ، ترتفع أصدائها هنا بأعلى مما كانت عليه في العالم القديم .

لا عجب إذاً أن تساور الأجانب الشكوك بنوايا أمريكا فيما يتعلق بالذهب .



وفي سنة 1861 ، أي في بداية الحرب الأهلية ، أدى تناقص مخزون الذهب إلى قيام الكونغرس بتعليق إمكانية صرف الدولار بالذهب ، وهو إجراء معتاد في مثل تلك الظروف . وفي إجراء آخر معتاد في ظروف الحرب ، قامت وزارة الخزانة بتمويل قسم من نفقات الحرب عن طريق إصدار عملة ورقية جديدة . كانت تلك العملة الورقية ، غير القابلة للصرف بأي شيء ، على الإطلاق ، تحمل ختماً رسمياً «أوراق نقد الولايات المتحدة» . وكان اسمها الأكثر شيوعاً هو النقود ذات الظهر الأخضر Green back ، وهو اسم لا يزال يستخدم للإشارة إلى الدولار الأمريكي الحالي - وهو أيضاً غير قابل للصرف بأي شيء على الإطلاق . كانت النقود الخضراء ، كالنقد الورقي المعاصر ، نقداً قانونياً ، وهذا يعني أن الدائن لا يستطيع من الوجهة القانونية رفض استلامها كدفعات لديون مستحقة ، وكانت النتيجة أن أصبح يُشار إلى النقود الخضراء

أحياناً باسم «النقد القانوني». وخلال الفترة 1863 - 1871 كان هناك ما قيمته 300 مليون دولار تقريباً من النقود الخضراء قيد التداول، ثم صدر تصريح بأن تلك النقود لم تعد تقوم بأية مهمة لا يستطيع نقد الاحتياطي الفيدرالي القيام بها بكفاءة⁽²⁾. واعتباراً من تلك اللحظات، توقفت وزارة الخزانة عن إصدار النقود الخضراء، وفي سنة 1891، قامت الوزارة بإتلاف كل ما بحوزتها من الموجودات المتبقية منها. والجدير بالملاحظة، أن أحد وجهي أوراق نقد الاحتياطي الفيدرالي ذو لون أخضر - كما أن هذه الأوراق ليست قابلة للصرف بالذهب حالياً بأكثر مما كانت النقود الخضراء الصادرة في وقت سابق.

لم يختفِ الذهب عن مسرح الأحداث خلال مرحلة النقود الخضراء، رغم أن كمية النقد الذهبي المتداول انخفضت من أكثر من 200 مليون دولار لدى اندلاع الحرب سنة 1860، إلى 150 مليون دولار فقط سنة 1865 واستمرت في الانخفاض لتصل إلى 65 مليون دولار سنة 1875⁽³⁾. وقد وفّت الحكومة بوعودها التعاقدية بدفع الفائدة والمبلغ الأصلي للدين الوطني بالذهب، لكنها، في الوقت نفسه، طالبت المستوردين بالتقيد بالقانون وبدفع الرسوم الجمركية المترتبة عليهم بالذهب. استمر الذهب قيد التداول في المدفوعات اليومية في الغرب.

إن دولاراً بالنقود الخضراء لم يكن أبداً مساوياً لما قيمته دولار من الذهب، لأنه لم يكن هناك يقين من أن يوماً سيأتي يستطيع فيه الناس أن يأخذوا نقودهم الخضراء إلى المصرف لاستبدالها بعملات ذهبية. كان ذلك نفس الوضع الذي ساد في إنكلترا خلال حروبها ضد نابليون عندما علّقت إمكانية صرف الإسترليني: إذا لم تعد العملة الورقية والودائع المصرفية قابلة للصرف بالذهب، يكفّ الذهب عن القيام بدور المال ويصبح سلعة يكون سعرها المالي عرضة للتقلبات.

وخلال معظم أيام الحرب الأهلية، كانت قيمة الدولار من الذهب 1,30

دولار تقريباً بالنقود الخضراء. وعندما حاول جي غولد وجيمس فيسك السيطرة على سوق الذهب سنة 1864، قام أحد المشتريين في تجربة متهورة بدفع مبلغ وصل إلى 310,000 دولار لقاء 100,000 دولار ذهبي تقريباً لكن ذلك كان حادثاً عابراً. وبعد انتصار قوات الاتحاد سنة 1865 تحسنت الأمور، وبحلول سنة 1869 بدأت قيمة النقود الخضراء تتجاوز 90 سنتاً للدولار. وفي كانون الثاني من سنة 1875، أقر الكونغرس قانوناً تعهد فيه باستئناف إمكانية الصرف بشكل كامل بتاريخ 1 كانون الثاني من سنة 1879، كما فوّض وزارة الخزانة سلطة اقراض المال لتأمين احتياطي من الذهب، في حال تبين أن خطوة كهذه كانت ضرورية.

اتسم المسار المؤدي إلى سنة 1879 بحادثتين جديرتين بالملاحظة، يمكن اعتبارهما مثالين صارخين لقانون النتائج غير المقصودة. جرت الحادثة الأولى بعد انتهاء الحرب مباشرة، أما الثانية فجاءت بعد ثمان سنوات.

كانت الحادثة الأولى نتيجة التقرير السنوي المقدم من وزير الخزانة سنة 1865. بعد استخدام مصطلح «نقد قانوني» للإشارة إلى النقود الخضراء، أكد الوزير أن «قرارات النقد القانوني الحالي... يجب ألا تظل سارية المفعول يوماً واحداً بعد المدة اللازمة لتمكين الناس من الاستعداد للعودة إلى العملة الدستورية»⁽⁴⁾. وقد لقي هذا التعبير عن الرغبة في الإصلاح دعماً شعبياً واسعاً. وفي بداية شهر نيسان من سنة 1866، انضم مجلس النواب إلى التيار بأن أجاز قراراً بتأييد الوزير بأغلبية 144 صوتاً مقابل 6 أصوات. وبعد ذلك بعشرة أيام صدر التشريع اللازم لبدء إحالة النقود الخضراء للتقاعد.

كان مقدراً لهذا الإجماع الساحق أن يتداعى فور حدوثه تقريباً. ونادراً ما أخفق الشعب وممثلوه هذا الإخفاق التام في التكهن بنتائج قراراتهم. إن من الصعب فهم قلة التبصر. وخلال التاريخ، كان مجيء السلام يؤدي دائماً إلى انحسار اقتصادي، بما في ذلك من ضغوط لا تكل لإحداث انكماش عند

مستوى الأسعار. وثبت أن انتهاء الحرب الأهلية لم يكن استثناء لهذه القاعدة. فخلال الحرب، ارتفعت الأسعار إلى أكثر من الضعف، ولكن لدى حلول سنة 1866، كان مستوى الأسعار قد انخفض بمعدل 15 بالمائة. وكان الإصلاح المالي سيزيد الأمور سوءاً.

وسريعاً ما صدرت مراجعات تعيد النظر بقرارات سنة 1866، واستمرت الاحتجاجات العامة لأكثر من عقد من الزمن. فلدى هبوط الأسعار، كان من المؤكد أن تخفيض الموجودات من النقود الخضراء، إلى مقدار يعادل مخزون الذهب المتوفر، سيزيد من المعاناة التي كان الانكماش قد سببها للمزارعين وللكتير من دور الأعمال ولكل المدينين. وبدأت فكرة إعادة إمكانية الصرف بسرعة، تواجه معارضة قوية، رغم كل الفضائل التي نسبت إليها قبل ثلاث سنوات فقط.

كانت المشكلة، كما تقول الحكمة المأثورة، أن مبلغ 20,76 دولاراً الذي تمثله أونصة الذهب، لم يعد يستطيع شراء ما كان يستطيع شراءه من قبل. وإن إعادة إمكانية الصرف ستضع البلاد في وضع يصبح معه مخزون الذهب المتوفر قادراً على شراء أقل من نصف ما كان يستطيع شراءه قبل سنة 1860، مما يزيد من إحكام الأزمة المالية الآخذة بخناق الدولة. والأسوأ من هذا، أن القوة الشرائية لذهب الدول الأجنبية ستذوي أيضاً، مما يجعل أسعار الصادرات الأمريكية من القطن والحبوب لا تنسجم مع الأسواق العالمية. وحتى الخبراء، لم يبد أنهم قد أولوا أي اعتبار لفكرة خفض كمية الذهب في الدولار إلى النصف بشكل رسمي، مما يؤدي بالتالي إلى مضاعفة الحجم الفعال لمخزون الذهب. فتخفيض رسمي من هذا النوع لقيمة العملة لم يكن يشكل جزءاً من الفكرة السائدة حول مغزى معيار الذهب في القرن التاسع عشر. وكما حدث في بريطانيا بعد حروبها ضد نابليون، كان على إعادة إمكانية الصرف أن تنتظر

حتى تعود الأسعار إلى مستوى يمكن التحكم به قبل أن يصبح بالإمكان ربط العملة ثانية بالذهب.



أما المثال الثاني على قانون النتائج غير المقصودة، فقد جاء سنة 1873، أي بعد مرور سبع سنوات طوال على تلك التعابير الرنانة حول الرغبة في إعادة إمكانية الصرف بالذهب. وقد تبين أن هذا المثال كان له تأثير القنبلة المدمرة(*).

بحلول سنة 1873، كان الضغط يتزايد من أجل إيقاف التحايل بشأن الوعود المتعلقة بإعادة إمكانية الصرف بالذهب. فقد حان الوقت لتنظيم وضع العملة والانهاء من الأمر⁽⁵⁾. عقد الكونغرس سلسلة طويلة من جلسات الاستماع خاصة بهذا الشأن، ومن ثم قام بإقرار قانون سكّ النقد لسنة 1873، الذي تضمن قائمة بالفئات النقدية المختلفة من القطع الذهبية والفضية التي على وزارة الخزانة أن تضربها اعتباراً من ذلك الوقت فصاعداً. وقد تم إقرار القانون في الكونغرس بأغلبية 110 إلى 13 في مجلس النواب و 36 إلى 4 في مجلس الشيوخ.

وقد لوحظ في قانون 1873 إغفال يثير الروع. فلم يُشر القانون ولو بكلمة إلى المعيار التاريخي للدولار الفضي البالغ وزنه 371,25 قمحة، وهو المعيار الذي يعود تاريخه إلى أيام تأسيس الكساندر هاميلتون لسكّ النقد في الولايات المتحدة. وكانت الإشارة الوحيدة إلى الفضة هي ذكر القطع النقدية الفضية

(*) إن الوصف التالي للأحداث يعتمد إلى حد كبير على مناقشة ميلتون فريدمان الساحرة لهذه القضية، انظر فريدمان، 1992، الفصل 3، وبخاصة الصفحات 51 - 61.

الثانوية من الفئات الصغيرة. كانت النتائج بالغة الخطورة: لقد أنهى قانون سكّ النقد لسنة 1873 الوضع القانوني للثنائية المعدنية في الولايات المتحدة.

ولو أن قانون سكّ النقد لسنة 1873 قد تضمن الدولار الفضي المتعارف عليه، فإن الطلب على الفضة في الولايات المتحدة، من أجل ضرب دولارات فضية، كان من شأنه أن يجلب إلى الشواطئ الأمريكية مقادير ضخمة من الفضة لسكها. أما الذهب، فكان سيغادر الولايات المتحدة إلى الأسواق العالمية، ليصرف بالفضة بسعر لا يقاوم، تماماً كما حدث في الفترة ما بين 1791 - 1834 عندما كان هناك نقص في عرض الذهب وكانت الفضة هي المعدن ذو السعر المتدني. وضمن ظروف كهذه، كانت إعادة إمكانية الصرف سنة 1879، وبكل الاحتمالات، هي عودة إلى معيار الفضة لا معيار الذهب.

لقد جرت تلك الحادثة في نفس الوقت الذي كان فيه سعر الفضة، على أية حال، يتعرض لضغوط قوية تدفعه للانخفاض في الأسواق العالمية، وذلك استجابة لقرار الفرنسيين بخفض حجم النقد الفضي ولجهود الألمان لاستبدال مخزونهم من الفضة بالذهب. والأسوأ من هذا كله، أن قانون سنة 1873 جاء في لحظة بدأت تشتد فيها ضغوط الانكماش الاقتصادي في الولايات المتحدة، وذلك لدى تسارع نمو الإنتاج وقصور كميات النقد المتوفرة عن اللحاق به. هبطت أسعار المبيع بالجملة بمعدل 30 بالمائة سنة 1878 وسرعان ما لحقتها أسعار الأسهم⁽⁶⁾.

وعندما فطن دعاة الفضة إلى ما حصل، شعروا بالصدمة بسبب ما حدث تحت أنظارهم مباشرة. وفيما بعد، وبعد أن هدأت الأمور قليلاً وانجلى الموقف، أشار السيناتور ويليام ستيوارت إلى إبطال استخدام الفضة كمقياس نقدي على أنه «جريمة القرن العشرين». وقد مضى أحد خصومه إلى أبعد من ذلك إذ صرح أن تلك الأحداث قد اشتملت على «أكبر جريمة تشريعية وعلى

أعجب مؤامرة ضد صالح شعب الولايات المتحدة والشعوب الأوروبية، لم يُشهد لهما نظير، لا في هذا العصر، ولا في أي عصر آخر⁽⁷⁾.

وهناك بعض العلماء ممن يعتقدون أن ما أصبح يُعرفُ بجريمة سنة 1873 ألهم فرانك بوم قصته الخالدة، ساحر أوز The Wizard of Oz الصادرة سنة 1900. إن بوسع المرء أن يدّعي أن الكتاب هو عبارة عن تورية رمزية لصالح النقد الفضي وضد الذهب فكلمة أوز Oz هي اختصار لكلمة أونصة، وأرض أوز هي الشرق حيث الذهب هو المعدن الأثير. أما الإعصار الذي يهب من الغرب بتلك القوة فهو حركة سكّ النقد الفضي التي لا يحدّها شيء، ودوروثي هي الأمريكية المقدامة العطوفة التي تمثل الناس البسطاء في مواجهة جبابرة المال. أما مدينة الزمرد فهي واشنطن، والساحر الذي يعيش هناك ما هو إلا تجسيد للمخادعين. وهناك تحليل مفصل ومسلي بهذا الشأن ظهر في مقالة طريفة لبروفيسور من جامعة روتجرز يدعى هيو روكوف⁽⁸⁾.

أما أن يُعتَبَر قانون سكّ النقد لسنة 1873 جريمة، فلا يمكن قول ذلك، لكنه قد يكون مؤامرة. وتشير الأدلة المعاصرة إلى أن النتائج كانت جلية لكبار صانعي القرار. فقد نصّح ليندرمان، مدير دار السكّ، وزير الخزانة سنة 1872 قائلاً: «هناك أسباباً عديدة تنشط حالياً، وتهدف جميعها إلى زيادة العرض عن الطلب بخصوص الفضة، وما يتبع ذلك من خفض سعر الفضة». كما أنه أشار، في مذكراته الصادرة سنة 1877، إلى أن القانون «وضع الولايات المتحدة على معيار الذهب وحده... والرأي الذي يضغط بثقله في أوروبا وفي أمريكا كان يعارض فكرة أن هناك فائدة عملية من الحفاظ على معيار ثنائي مهما كان أساس اختياره، وذلك لصالح معيار الذهب وحده». واعتباراً من سنة 1867، لم يُخفِ جون شيرمان، رئيس اللجنة المالية في مجلس الشيوخ، تصميمه على إبطال استخدام الفضة كمقياس نقدي، بل إنه مضى إلى حد وضع مسودة قانون بهذا

الشأن في نهاية سنة 1869. وقد أيدته في جهوده هذه كل من ليندرمان ووزير الخزانة⁽⁹⁾.

إن من الصعب العثور على تفسير مُرضٍ للسبب في أن عدداً جد ضئيل من الناس، خارج هذه الدائرة الضيقة، كانوا واعين لما سيحدث بعد ذلك. فلم يكن قد بُذِلَ أي جهد لإبقاء محتويات قانون سكّ النقد سرّاً. كما أن القانون ظل معروضاً أمام الكونغرس لثلاث سنوات قبل إقراره بتلك الأغلبية الساحقة. وقد صرح رئيس اللجنة الفرعية التابعة لمجلس النواب، التي قامت بدراسة مسودة القانون، أن المسودة كانت قد جاءت من إحدى لجان مجلس الشيوخ التي كانت قد أولتها «اهتماماً كبيراً لا يقل عن الاهتمام الذي رأيت كل اللجان توليه لأي قرار». وقد أمر الكونغرس بطبع القانون ثلاث عشرة مرة، وقد احتل نصه 144 عموداً من صحيفة كونغريشنال غلوب Congressional Globe. أما النائب هوبر، الذي أشرف على عملية إقرار القانون داخل مجلس النواب، فقد كان واضحاً في إشاراته إلى إبطال استخدام الفضة كمقياس نقدي. وكان تقرير ليندرمان لسنة 1872 قد نشر لدى تصويت الكونغرس لإقرار القانون. وإذا كان بالإمكان، كما أكد لينكولن، خداع كل الناس لبعض الوقت، فإن هذه الحادثة تعتبر نموذجاً واضحاً لذلك⁽¹⁰⁾.



إن الدراما الرئيسية لسبعينات القرن التاسع عشر، كان مقدراً لها أن تحدث سنة 1879، بعد أن استؤنفت رسمياً إمكانية صرف العملات الورقية بالذهب، كما كان مقرراً لها أن تبدأ، أي في الأول من كانون الثاني. وكان بعض الذهب المتوفر لسد طلبات الصرف قد تراكم من فائض عائدات الضرائب (بشكل إيصالات تعرفه جمركية في معظمها) عن الإنفاق، أما ما تبقى

من الذهب اللازم فقد تم شراؤه من الخارج بأموال كانت وزارة الخزانة قد اقترضتها في أسواق الرساميل .

ومع ذلك ، كانت الظروف لا تبشر بالخير ، كما أن قابلية عملية استئناف الصرف للاستمرار ظلت محفوفة بالشكوك . ورغم إقرار قانون عودة إمكانية الصرف ، إلا أن مصداقية التزام الدولة بالذهب كانت تبدو بكليتها موضع تساؤل كما كانت في الماضي . كانت تجارة الصادرات الأمريكية تفقد توازنها كما ساد التوقع بشكل عام بوجود إمكانية أن تخسر أمريكا كمية كبيرة من الذهب لصالح أوروبا . فكم كان بإمكان المرء أن يثق بأن وزارة الخزانة ستكون قادرة أو راغبة في الوفاء بالالتزامات التي قد يفرضها عليها قانون إعادة إمكانية الصرف؟ . . .

وهنا تدخلت الطبيعة بأسلوبها الخارق لإخراج مخزون الذهب الأمريكي من مأزقه . ففي شهر أيار تساقطت الثلوج في فرنسا كما عانت بريطانيا من موجة صقيع مدمرة تبعتها أمطار تواصلت حتى أواخر فصل الصيف . كانت الكارثة التي لحقت بالمحاصيل البريطانية والفرنسية لا سابقة لها . وضرب الطقس الرديء كلاً من النمسا وألمانيا وروسيا ، حيث كانت محاصيل القمح هي الأسوأ منذ عشرة أعوام . وزاد فوق كل هذا ، أن محصول القطن الهندي كان شحيحاً . وكما سنرى لاحقاً ، فإن هذا التحول السعيد للأمر لم يكن سوى الحدث الأول في سلسلة من المناسبات التي أظهرت فيها الطبيعة من العطف ما يكفي لإنقاذ مخزون الذهب الأمريكي في اللحظة الأخيرة .

وفي حين جعل الطقس الكارثي في أوروبا أسعار القمح تحلق عالياً ، كان الطقس في أمريكا في أفضل أحواله وكانت المحاصيل في الولايات المتحدة وفيرة . وبالإضافة لذلك ، جاء حدث ذو أهمية مستقبلية كبيرة ليوافر المزيد من الدعم للميزان التجاري الأمريكي : فقد تم الانتهاء من تمديد خط الأنابيب الساحلي الآتي من آبار النفط التي تم اكتشافها حديثاً في بنسلفانيا ، مما رفع حجم الصادرات الأمريكية من النفط لتشمل العالم بأسره .

وسرعان ما بدأ الذهب رحلة العودة من أوروبا باتجاه أمريكا. وبحلول منتصف خريف سنة 1879، كان قد دخل الولايات المتحدة ما قيمته 6 مليون دولار. وارتفع مخزون الذهب الحكومي، الذي كان بالأصل آخذاً بالارتفاع، من 120 مليون دولار في نهاية شهر حزيران إلى 157 مليون دولار في أول شهر تشرين الثاني. أصبحت وزارة الخزانة عندها في وضع يسمح لها بدفع الذهب، ليس فقط لقاء الأوراق النقدية المقدمة لها للصرف بل في نواحي الإنفاق الحكومي العادي من سلع وخدمات. كانت تلك مجرد بداية. وبدا الأمر وكأن يوسف كان موجوداً يقدم تنبؤاته عن الطقس لفرعون: فثلاث سنوات على الأقل، استمر الميزان المذهل للتفوق الزراعي الأمريكي قائماً، مما جذب المزيد من الذهب عبر المحيطات⁽¹¹⁾.



نحُثُ الخطي الآن نحو سنة 1890، وهي السنة التي حدثت فيها أزمة الأخوين بيرنغ في لندن. ومثلما حدث في أزمة النقد التي حصلت في آسيا سنة 1998، وأثرت على الأوراق المالية الروسية والأمريكية اللاتينية، كان لأزمة الأخوين بيرنغ سنة 1890، تأثير مدمر على شهية الأجانب للأوراق المالية التي يسيطر عليها الدولار. وقد ثبت أن التأثير الراجع لأزمة بيرنغ لم يعد أن يكون الأول من بين مجموعة القوى التي صاغت السنوات الأولى من تسعينات القرن التاسع عشر لتجعلها أشبه بمركبة تسير على مسارات ذات تقلبات مرعبة من الأحوال الاقتصادية والمالية.

وقبل أن يبدأ الإحساس بتأثير أزمة بيرنغ في الولايات المتحدة، سجل معسكر أنصار الفضة انتصاراً آخر حاسماً كان من شأنه تعميق الشكوك المستمرة بشأن التزام أمريكا بمعيار الذهب. ففي تموز من سنة 1890، أقر الكونغرس قانون شيرمان المتعلق بشراء الفضة (وقد جاء اسم القانون من اسم الشخص

ذاته الذي كان يريد إبطال استخدام الفضة كمقياس نقدي قبل عشرين سنة)، من حيث الأساس، كان القانون يهدف للحصول على دعم لتعريف جمركية أعلى من قبل ثمانية عشر سيناتوراً جاءوا من الولايات التسع الواقعة غرب المسيسيبي، حيث كانت تقع معظم مصادر الفضة في الولايات المتحدة. وقد اشترط القانون أن تقوم وزارة الخزانة بشراء كميات شهرية من الفضة بحيث تصل قيمتها السنوية إلى خمسين مليون دولار تقريباً، أي ضعف الكميات المسموح بها في قانون سنة 1878. وبالإضافة لذلك، كانت المدفوعات مقابل الفضة ستم بالعملة الورقية الجديدة، أي أوراق وزارة الخزانة لسنة 1890، التي كانت تُعتبر أوراقاً نقدية قانونية يمكن صرفها لدى الطلب بالذهب أو بالفضة حسب ما يرى وزير الخزانة.

لم يكن ذلك كل شيء. فقد تم إقرار قانون شيرمان عندما كان الكونغرس على وشك تخصيص مبالغ إضافية ضخمة من أجل الإنفاق الحكومي الاعتيادي مما كان سيزيد من تدفق الأموال من وزارة الخزانة إلى حد كبير. وبما أن وزارة الخزانة كانت تعاني من صعوبات في موازنة النفقات مع الواردات، سرعان ما دفع القانون الجديد بالحكومة إلى وضع العجز. في وقتنا الحالي، يمكن للحكومة أن تخرج إلى الأسواق وتقترض بغية تمويل العجز. أما في تسعينات القرن التاسع عشر، فقد كانت الاستجابة الأولى هي تغطية العجز عن طريق خفض الأرصدة النقدية - سواء منها العملة الورقية القانونية أو الذهب ذاته. وأضيفت للوضع مهزلة قاسية عندما لاحظت كتلة أنصار الفضة أن التحسن السريع المبكر في سعر الفضة سرعان ما تبدد تحت تأثير ضغط حركة البيع الكبيرة إلى الخارج بحيث تم القضاء على المصدر الجديد للطلب.

لم يكن بالإمكان أن يجري ذلك في توقيت أسوأ. فما إن أفلتت أزمة الأخوين بيرنغ من عقالها في لندن، لم يعد الأوروبيون يكتفون بتصفية ما بحوزتهم من أوراق مالية أمريكية، بل إنهم اختاروا أيضاً تحويل عائداتهم إلى

عملاتهم المحلية، مما كان يعني في نهاية الأمر إعادة أموالهم بشكل ذهب. وخلال الستة أشهر الأولى من سنة 1891، فاقت صادرات الذهب من الولايات المتحدة مجموع صادرات الذهب خلال سنة كاملة في السنوات الخمس والعشرين السابقة⁽¹²⁾. وقد أدى هذا التدفق إلى خلل ينذر بالخطر في الاحتياطي الذي تحتفظ به وزارة الخزانة من أجل صرف العملة الورقية القانونية إلى ذهب. أصبحت الآن كل الدلائل تشير إلى حدوث تدافع على مخزون الذهب الأمريكي، أصبح فيه الهدف الوحيد لكل حامل لأوراق نقد هو صرف ما يملك من الدولارات بالذهب قبل أن يسبقه آخر إلى منافذ الصرف في وزارة الخزانة.

وفي سنة 1891، تدخلت الطبيعة، دونما إبطاء، لإنقاذ الموقف، كما فعلت تماماً سنة 1879. فقد أصيب محصول القمح في جنوب روسيا، وهو ثاني أهم مصدر للتموين في أوروبا، أصيب بكارثة حقيقية. وكان الموسم الفرنسي الأسوأ منذ كوارث سنة 1879. وفي هذه الأثناء أنتجت مزارع الولايات المتحدة أضخم محصول للغلال في التاريخ، كان أعلى من المحصول القياسي السابق بنسبة 65٪. ومرة أخرى انحسر تدفق الذهب.

لكن المهلة كانت قصيرة في هذه المرة. إذ ما كادت سنة 1892 تنصرم حتى استؤنف نزيف الذهب. ولدى نهاية شهر أيار، كان احتياطي وزارة الخزانة من الذهب قد هبط إلى 114 مليون دولار، أي بالكاد فوق مبلغ 100 مليون دولار وهو الحد الأدنى الذي كان الكونغرس قد حدده لتحافظ عليه وزارة الخزانة. وقررت الوزارة ألا خيار أمامها سوى إيقاف كل مدفوعات الحكومة بالذهب، وأصبحت كل المدفوعات تجري الآن بالعملة الورقية القانونية. ولم يكن من شأن هذا القرار التعس الذي لا مناص منه سوى زيادة الطلب على الذهب بين عامة الشعب وبين الأجانب وزيادة الشكوك المتعلقة بالتزام بالدولة بمعايير الذهب. وفي هذه الأثناء، ارتفعت الواردات من السلع بسرعة شديدة في

الشهور التسعة الأولى من سنة 1893 بحيث تجاوزت قيمتها قيمة الصادرات بمبلغ مذهل وهو 447 مليون دولار. وفي تقريره السنوي لسنة 1892، اعترف وزير الخزانة، والأسى يملؤه، بوجود عجز هائل وشيك الحدوث في العائدات، وحذر من أن آلية الصرف الحكومية برمتها كانت تواجه خطر⁽¹³⁾.

لكن الوضع لم يكن قد بلغ ذروته بشكل من الأشكال. ففي شهر شباط، أفلست شركة سكة الحديد فيلاديلفيا آند ريدينغ. وفي نيسان، تدنى احتياطي الذهب إلى ما دون 100 مليون دولار. وفي أيار، حذت ناشيونال كورديج، أوسع وأنشط مؤسسة للأسهم الصناعية في سوق الأسهم في نيويورك، حذو فيلاديلفيا آند ريدينغ وأشهرت إفلاسها، وهبطت قيمة أسهمها من 147 في كانون الثاني إلى أقل من 10 في شهر أيار، مما جعل سوق الأسهم بكامله ينهار معها والفرع يملؤه. وبدا الآن أن قدرة المصارف على الدفع أصبحت في خطر مما أدى إلى اندفاع الناس لسحب ودائعهم - حتى أن العملات الورقية بدت الآن أفضل من لا شيء. وقد أدى الاندفاع إلى المصارف إلى زيادة الهستيريا ودفع بمعدل الفائدة على القروض القصيرة الأمد في سوق المال في نيويورك إلى 74٪، أما القروض لأجل ما فقد أصبحت متعذرة⁽¹⁴⁾. وقد شملت حالات الإفلاس التي تلت في شركات الخطوط الحديدية، قبل نهاية سنة 1893، كل من شركات إري، نورذيرن باسيفيك، أتشيسون، توبيكا آند سانتا في. ناهيك عن خمسة عشر ألف شركة أخرى وخمسمائة مصرف. وفي مواجهة كل تلك الكوارث، لم يكن من مخرج أمام الحكومة لمعالجة الوضع سوى إلغاء قانون شيرمان لشراء الفضة الصادر سنة 1890.



كان لتلك الأحداث الرهيبة تداعيات جد بغیضة. فقد تجاوز مستوى البطالة في الولايات المتحدة عشرة بالمائة من القوى العاملة في كل سنة وذلك

خلال الفترة ما بين 1893 - 1898، ويعتبر ذلك أسوأ تجربة مرّت بها الولايات المتحدة في أي فترة من تاريخها، باستثناء فترة الركود في الثلاثينات من القرن العشرين.

وفي نيسان من سنة 1894، قامت مجموعة من المعوزين المؤلفة من آلاف العاطلين عن العمل بتنظيم أنفسهم فيما أصبح يدعى بجيش كوكي. وخلال مسيرتهم التي بدأت من الميسيسيبي باتجاه الشرق، قاموا باجتياح المدن وبالاستيلاء على قطارات سكة الحديد قبل أن يتجمعوا أمام مبنى الكونغرس في واشنطن مطالبين بالمعونات. وقد تطلب الأمر استدعاء قوات الجند لتفريقهم. وفي الشهر الذي أعقب ذلك، أدى الضغط باتجاه خفض الأجور إلى حدوث إضراب في شركة بولمان، (واسمها الرسمي بولمان بلاس كار كومباني) استمر لأكثر من شهرين قبل أن يتم إنهاؤه بموجب إنذار حكومي، كانت تلك هي المرة الأولى التي تُستخدم فيها القوانين المقاومة للتروستات ضد النقابات العمالية، وقد قام الزعيم الاشتراكي أيوجين ديبس بإدارة دفة الإضراب، ليقضي بعد ذلك ستة أشهر في السجن مكافأة له على جهوده. وفي شهر تموز، قامت مجموعات عمالية بالاستيلاء على شبكة السكك الحديدية، ثم تجمعت في شيكاغو حيث أقام زعمائهم مقرات رسمية لهم، ومن هناك أصدروا بلاغات تملؤها «ثقة الفاتحين العسكريين»⁽¹⁵⁾. وهنا كان لا بد من استدعاء جنود المشاة. كما قررت الطبيعة، سنة 1894، تغيير اتجاه منح بركاتها بأن تأتي بغلال هزيلة في الولايات المتحدة بينما تُغرق أوروبا بالمحاصيل الوفيرة. بلغت الأمور حداً من السوء دفع المفوض المسؤول عن الخدمة المدنية تيودور روزفلت لبيع أربعة فدادين في ساغامور هيل للحفاظ على مستوى حياة عائلته⁽¹⁶⁾.

وفي هذه الأثناء لم تكن الأمور في واشنطن تدفع للظن بأن شيئاً ما يبعث على التفاؤل بشأن الوضع المالي لوزارة الخزانة. فمعدل تجاوز المدفوعات للعوائد ازداد سوءاً. وكان الفرق في البداية قد تمّت تغطيته عن طريق اللجوء

إلى الدفع بالعملة الورقية القانونية، ولكن عندما استنفذت تلك العملات، لم يكن أمام الوزارة من خيار سوى الشروع باستخدام الذهب لسد نفقاتها الجارية. وكانت النتيجة أن أخذ مخزون الذهب بالتدهور بسرعة. وفي شباط من سنة 1894، قرر وزير الخزانة جون كارليس، أن يغطي العجز ببيع إصدار جديد من السندات التي كانت تقتضي الدفع بالذهب. وقد باءت خطته بالفشل عندما أعرض السوق عن إصداره الجديد رغم معدل الفائدة العالي الذي وضعه كارليس لجعل الصفقة مغرية.

تنازل كارل ليسل عن كبريائه وسافر إلى نيويورك ليمارس ضغطاً شديداً على المصارف الكبيرة لجعلها تشتري السندات التي أصدرتها الحكومة، ملوحاً بالدوافع الوطنية ومصرراً على وجوب تفادي حدوث حالة أخرى من الفزع مهما كان الثمن. واستجابت المصارف لطلب المساعدة ولكن بتردد. وسرعان ما وصل إلى وزارة الخزانة 59 مليون دولار بالعملات الذهبية كضمن للسندات الجديدة. كان ذلك هو الجانب المشرق من الأنباء. أما الخبر السيء فكان أن ما قيمته 24 مليون دولاراً من الذهب، الذي استخدمته المصارف لدفع ثمن السندات، كان قد أتى في الأصل من قيمة مماثلة من النقد الورقي القانوني الذي كانت المصارف قد صرفته بالذهب من وزارة الخزانة قبل وقت قصير فقط. في واقع الأمر إذاً كانت نصف المدفوعات لقاء السندات تقريباً قد تمت بالأوراق النقدية القانونية لا بكمية الذهب الإضافية التي كانت وزارة الخزانة بحاجة ماسة إليها. ولم تُضف تلك اللعبة إلى احتياطي الذهب إلا 35 مليون دولار فقط، لا 59 مليون دولار. وبعد كل تلك الألاعيب المخادعة، ظل احتياطي وزارة الخزانة لا يزيد عن 107 مليون دولار تقريباً. وارتفع العجز الذي كان قائماً في شهر تشرين الأول سنة 1894 ارتفاعاً شامخاً ليصل إلى 13 مليون دولار، بينما تدنى احتياطي الذهب إلى 52 مليون دولار.

توجه كارليس مرة أخرى إلى مصارف نيويورك طلباً للعون. ومرة

أخرى، استجابت المصارف لإلحاحه بشأن قرض. ولكن مرة أخرى أيضاً، قامت تلك المصارف بصرف العملة الورقية القانونية بالذهب للوفاء بنصف الالتزامات المالية التي كانت قد دفعتها للوزارة لقاء السندات. وقد اشتكى رئيس الجمهورية كليفلاند، وهو يشعر بالحزن الشديد، قائلاً، «إننا هنا أمام سلسلة متصلة، سلسلة آخذة بإفراغ الخزانة من الذهب دون أن تلوح في الأفق بادرة راحة نهائية»⁽¹⁷⁾. وفي كانون الثاني من سنة 1895، تمّ تصدير ما قيمته 26 مليون دولار. ذهباً من الولايات المتحدة الأمريكية، كما تمّ سحب ما قيمته 45 مليون دولار ذهباً من وزارة الخزانة وذلك لقاء صرف عملات ورقية قانونية. كان احتياطي الوزارة من الذهب يقترب من 40 مليون دولار كما أخذ يتدنى بمعدل 2 مليون دولار يومياً⁽¹⁸⁾.

وقد وصف نوييس الوضع في الأسبوع الأخير من كانون الثاني سنة 1895، قائلاً:

«إن التجار والمصرفيين مشغولين حالياً بتنظيم شؤونهم بانتظار الاستسلام المتوقع لوزارة الخزانة... [لقد كان هناك] شعور عام بأنه خلال بضعة أيام، أو بضع ساعات، ستسوى المسألة نهائياً»⁽¹⁹⁾.



إن السنوات الخمس، التي انقضت ما بين إقرار قانون شيرمان المتعلق بالفضة وأزمة الأخوين بيرنغ في أوائل سنة 1890، وصولاً إلى ذروة الأحداث في شهر كانون الثاني من سنة 1895، هذه السنوات تحمل في ثناياها سلسلة من الكوارث المتعلقة بالذهب التي ضربت الاقتصاد الأمريكي بقوة واستمرارية لا مثيل لهما. إن طبيعة كل من أسباب ونتائج تلك الأحداث ستعاود الظهور

بشكل مشابه خلال الكوارث والتداعيات التي أحدثت بالدول الناشئة بعد مائة سنة، من الأزمة المكسيكية سنة 1994 إلى الأزمة الآسيوية خلال الفترة ما بين 1997 - 1998.

إلا أن الفرق بين الفترتين كان حاسماً. ففي تسعينات القرن العشرين، تجمعت الدول المتطورة، وعلى رأسها الولايات المتحدة، بشكل منظمات دولية بغية تقديم قروض سخية أوقفت تعاظم الأزمة وهيأت الأساس لاسترجاع الدول لعافيتها. أما في تسعينات القرن التاسع عشر، فقد وقفت أوروبا تتفرج تاركة الولايات المتحدة تعاني مشكلتها في حالة من العزلة. ولا مجال للإنكار أن تسعينات القرن التاسع عشر كانت فترة صعبة في أوروبا أيضاً، ولكن كان من الواضح أيضاً أن بنك إنجلترا وبنك فرنسا ونظرائهما من المصارف في كل أنحاء القارة الأوروبية، لن تقوم بالتأكيد بتلويث سبائكها الذهبية الثمينة بتقديمها بشكل قروض إلى وزارة الخزانة الأمريكية غير الجديرة بالثقة.

هل غاب عن بال الأوروبيين يا تُرى أن الولايات المتحدة ربما أصبحت «أكبر من أن تصاب بالعجز»؟ . . والواقع أن الروابط بين ساحلي الأطلسي كانت تتطور بسرعة كبيرة سواء من الناحية المالية أو في مجال التجارة بحيث أن الفوضى الاقتصادية في الولايات المتحدة كان من شأنها أن تجعل الأمور في أوروبا أخطر مما كانت عليه في الأصل. أم أن الأمر كان على النقيض من ذلك - هل كان الأوروبيون يفرطون في التركيز على التهديد التنافسي الناجم عن تحول أمريكا الوشيك إلى القوة الصناعية العظمى لذلك العصر؟ . . أيأ كان الدافع، فإننا سنرى في الفصل التالي أن ذلك الشكل المحدد من قصر النظر سيعاود الظهور في أكثر من دولة، محدثاً نتائج قاتلة، وذلك في العقدين اللذين أعقبا نهاية الحرب العالمية الأولى.

ومع ذلك لم تسقط الولايات المتحدة من على شفير الهاوية في كانون الثاني سنة 1895. ففي اليوم الأخير من ذلك الشهر، قفز سوق الأسهم صعوداً،

وبدأ الدولار فجأة يستعيد عافيته في أسواق القطع الأجنبي، كما تم بشكل مفاجيء إلغاء أوامر بتصدير الذهب. وتم خلال ليلة واحدة إفراغ ما قيمته تسعة ملايين دولار من الذهب من على السفن الراسية في الميناء⁽²⁰⁾.

ما الذي حدث؟.. إن الأمريكيين، وقد أعوزهم العون من المصارف المركزية الأوروبية، وفي غياب منظمات دولية من نوع صندوق النقد الدولي، كانوا قد تدبروا أمر وصنع صيغتهم الخاصة لما كان سيتحول في أواخر القرن العشرين إلى أساليب الإنقاذ من المآزق المالية. وقد نفذوا عملية الإنقاذ هذه بمهارة فائقة عن طريق الجمع بين العبقرية في الارتجال في مواجهة الخطر وبين الإرادة التي لا تلين في إظهار القوة الغاشمة حين يتطلب الأمر ذلك.

ولم يكن الشخص الذي وضع القوة موضع التنفيذ سوى ج. بيير بونت مورغان، الذي حشد كل ما يملك من سلطة وسمعة فريدتين على كلا ساحلي الأطلسي. ويشير رون تشيرنאו، مؤرخ دار مورغان، إلى الخطة التي وضعها مورغان بقوله «الإنجاز الباهر، لقد أنقذ معيار الذهب». ومن محاسن الصدفة، أن رئيس الجمهورية، غروفر كليفلاند، كان صديقاً لدار مورغان، بما أنه عمل في شركة محاماة مجاورة للدار خلال السنوات الأربع الفاصلة بين فترتي رئاسته. كما أن الرجلين كانا جارين في منزليهما الريفيين في برينستون، ولاية نيوجيرسي. وكان كليفلاند هو الديموقراطي الوحيد الذي صوّت بيير بونت مورغان لصالحه طوال حياته.

لم يكن فيما حدث أي شيء سهلاً أو بسيطاً. فعلى ضوء الوضع الاقتصادي المتردي، كان الكره الشعبي لمصرفي نيويورك أقوى وأوسع انتشاراً من ذي قبل، مما جعل كليفلاند عاجزاً عن التماس العون منهم كما كان الوزير كارليس قد فعل قبل سنة. وحتى في حال أبدى المصرفيون استعداداً أكبر للتعاون، فإنه لم يكن هناك في الولايات المتحدة ما يكفي من الذهب لإعادة وزارة الخزانة إلى قدرتها في الوفاء بديونها. وهنا لم يكن من خيار سوى التوجه

إلى رجال المال الأوروبيين، الذين كان آل روتشيلد لا يزالون في مقدمتهم. وافق آل روتشيلد على محاولة إصدار سندات أوروبية، وكانت الخطوة الأولى هي السعي لدى الفرع الأوروبي من بنك مورغان في نيويورك - ج. س. مورغان آند كومباني. وقد تردد بنك ج. س. مورغان واشترط لمشاركته أن يوكل لبيير بونت مورغان نفسه أمر اتخاذ الترتيبات لدى الجانب الأمريكي بالاشتراك مع ممثل روتشيلد في نيويورك، أوغست بلمونت الابن^(*).

ورغم أن تدفق الذهب إلى الخارج أَسْتُوْنَفَ في مطلع شهر شباط، إلا أن مجلس الوزراء في واشنطن كان متصلباً في معارضته لأي اقتراح بإصدار سندات من شأنها وضع الحكومة الأمريكية في موضع المدين أمام حفنة من المصرفيين الأجانب. كاد بيير بونت مورغان أن يُصَعَّق. وأبرق إلى شركائه في لندن بأن الولايات المتحدة كانت «على شفير هاوية من الفوضى المالية» وانطلق على الفور في عربة قطار خاصة، مصطحباً بلمونت معه⁽²¹⁾. وعندما أبلغ أن لا فائدة من مقابلة كليفلاند، صرح مورغان «لقد أتيت لمقابلة الرئيس وسأبقى هنا حتى أقابله». وقد وصل إلى ما يريد. إذ أنه سرعان ما انضم إلى اجتماع يحضره كليفلاند وكارليسל والمدعي العام، ودخل أثناء الاجتماع أحد الكتبة ليبلغ وزير الخزانة أنه لم يتبق في أقبية الوزارة سوى ما قيمته 9 ملايين دولار ذهباً⁽²²⁾. فقال مورغان بأسلوبه المقتضب: «سينضب ذلك قبل الساعة الثالثة». أدرك كليفلاند أنه لم يتبق لديه أية خيارات. وسأل مورغان: «سيد مورغان، ما هي الاقتراحات التي تود التقدم بها»⁽²³⁾؟ . .

كانت خطة مورغان تتسم بالجرأة والتهور. فقد اقترح بيع إصدار سندات من وزارة الخزانة، بقيمة 65 مليون دولار تقريباً، إلى مجموعة أوروبية يقوم هو

(*) كان بلمونت واسمه في الأصل شوينبرغ، هو اليهودي الوحيد الذي كان مورغان مستعداً لتقبله ضمن مجال الأعمال دون تدمر سنة 1894.

و روتشيلد بتنظيمهما، وأن يجري الدفع بشكل 3,5 مليون أونصة تقريباً من العملات الذهبية (أي بحدود مائة طن)، يتم الحصول على نصفها على الأقل في أوروبا. ومن باب تشجيع المصارف الأوروبية، يُرفع معدل الفائدة بنسبة نقطة مئوية كاملة أكثر مما تلقته مصارف نيويورك بموجب صفقة كارليس سنة 1894.

اشتملت خطة مورغان على ثلاثة عناصر بالغة الأهمية. كان العنصر الأول في نص العقد المبرم بين المجموعة وبين وزارة الخزانة: «يقوم الفرقاء من الفريق الثاني، وشركاؤهم فيما يلي. . . بما في وسعهم لممارسة نفوذهم المالي كما يبذلون كل الجهود المشروعة في سبيل حماية وزارة الخزانة في الولايات المتحدة من سحب الذهب وذلك لحين تنفيذ العقد بشكل كامل»⁽²⁴⁾. وكان ذلك يعني من حيث الواقع، أن مجموعة مورغان - روتشيلد ستقوم بالتلاعب بسوق الذهب. أما العنصر الثاني، فكان يقضي بأن تستخدم المجموعة موجوداتها من العملات الأوروبية لإقراض الأمريكيين الذين كانوا مدينين بالنقود للأوروبيين بموجب صفقات تجارية أو مالية، مما يعني وضع حد لطلب تحويل الدولارات إلى ذهب. وأخيراً، قامت المجموعة بموجب هذا المشروع بربط كل الدور المصرفية في مدينة نيويورك بمجموعات أوروبية مهمة، وجعلتها، بحكم إصدار السندات، جزءاً من الصفقة.

وعندما انتشرت أخبار هذه الصفقة المخادعة، ثارت ضجة عامة تصم الآذان ضد ما بدا وكأنه بيع إلى المصارف الأجنبية. فقد وصفت صحيفة نيويورك وورلد تلك المجموعة بأنها: «مصاصو دماء من اليهود والأغراب». وفي الكونغرس، طلب ويليام جينينغز بريان من أحد الكتبة قراءة نص صك شاييلوك من مسرحية تاجر البندقية⁽²⁵⁾. ولم يحرك رئيس الجمهورية ساكناً. وفي رسالته السنوية بتاريخ 2 كانون الثاني سنة 1895، أوضح كليفلاند أنه «لم يساوره أدنى شك على الإطلاق فيما يتعلق بحكمة هذا التدبير»⁽²⁶⁾.

كانت النظرات المليئة بالشك تراقب التنفيذ الفعلي اليومي لتلك الخطة في كل من لندن ونيويورك، لكن الخطة نجحت. لاشك بأن آلياتها لعبت دوراً في نجاحها، لكن إدراك السوق بأن أوروبا كانت تقدم ذلك النوع من الدعم كان كافياً لتهدئة خواطر المصرفيين والمستثمرين. والباوند الإسترليني، الذي كان يُصرف بسعر 4,89 دولار في نيويورك، هبط فجأة ليعود إلى قيمته الأساسية البالغة 4,86 دولار، مما سهل على المجموعة منح مهل إضافية على قروض القطع الأجنبي المقدمة للمستوردين الأمريكيين. وسرعان ما أخذ الذهب يصل إلى وزارة الخزانة من أوروبا بمعدل 5 مليون دولار شهرياً، وبتاريخ 8 تموز، كان احتياطي الوزارة قد عاد إلى مبلغ 108 مليون دولار⁽²⁷⁾. وشهدت الأسواق الأوروبية تدافعاً حقيقياً، بلغ حد الفزع، لشراء الأوراق المالية الأمريكية، وخلال فصل الربيع، كانت كل سفينة تغادر البلاد تحمل أكداً من الأسهم والسندات الأمريكية المخصصة للبيوتات الأوروبية.



رغم أن المجموعة لم تفلح في الإمساك بخيوط اللعبة إلى ما لا نهاية، ومع أن بواذر ضعف آخر ظهرت لاحقاً سنة 1895، إلا أن أسوأ ما في الموضوع كان قد انقضى. وبطرق عدة، وذلك عندما تبين أن سنة 1896 شكّلت نقطة الحضيض في نشاط الأعمال بعد عدة سنوات من الانكماش الاقتصادي. ولدى نهاية العقد، كانت الأسعار قد ارتفعت بنسبة 10٪. وفي شباط من سنة 1896، وعندما طرحت وزارة الخزانة الأمريكية إصدار قرض بمبلغ 100 مليون دولار في الأسواق العامة، تلقت عروضاً وصلت إلى مبلغ استثنائي وهو 568 مليون دولار، مما جعل غرفة التجارة في نيويورك تصدر قراراً تعلن فيه «إن نجاح هذا القرض سيبدد أي شك فيما يتعلق بقدرة حكومة الولايات المتحدة وعزمها على الوفاء بالتزاماتها بمال يعد الأفضل في العالم»⁽²⁸⁾. ومنذ تلك

اللحظة لم يحدث أن تدنى احتياطي الذهب في وزارة الخزانة مرة أخرى إلى ما دون 100 مليون دولار^(*).

ورغم كل تلك الانتصارات الدراماتيكية، قام أنصار الفضة، سنة 1896، بشن أعنف هجوم لهم على معيار الذهب. ففي مؤتمر عقد في سرادق في حقول شيكاغو، على مقربة من موقع جامعة شيكاغو الحالي (وهو المكان الذي يخبرنا ميلتون فريدمان بأنه كان يُعرف باسم «زاوية الخطيئة» في ثلاثينات القرن العشرين)⁽²⁹⁾، أقنع هؤلاء الحزب الديمقراطي بترشيح ويليام جينغز بريان من نبراسكا، الذي لم يكن يتجاوز السادسة والثلاثين، في مواجهة المرشح الجمهوري ويليام ماكينلي الذي كان يبلغ الثالثة والخمسين من العمر، وذلك في الانتخابات الرئاسية لسنة 1896.

كانت تلك هي الانتخابات الوحيدة في التاريخ الأمريكي التي أنصبَّ فيها التركيز على طبيعة النظام المالي للبلاد، ولو أن أمراً كهذا حدث في وقتنا الراهن لأثار نظرات الدهشة في عيون الناخبين. لم تكن هذه الفكرة واضحة في الحملة عند البداية. فقد هاجم بريان بعنف الاحتكار وارتفاع الأسعار(!)، والفساد الحكومي وإهمال الحكومة لعامة الشعب. أما ماكينلي، فقد كان في الأصل من دعاة الفضة، وكان قد صوّت لصالح إقرار سكّ حر للدولارات الفضية سنة 1877، كما أنه كان قد صوّت لصالح قانون شراء الفضة سنة 1890. لكنه كان أيضاً مقتنعاً بأنه سيكسب الجولة عن طريق التركيز على فضائل قانون التعرفية العالية الذي صادق عليه بحماس شديد، وسرعان ما اكتشف ماكينلي أنه لن يكون قادراً على اجتذاب أصوات الديمقراطيين بشأن قضية كانوا يعتبرونها من

(*) عندما أُقرّ قانون معيار الذهب سنة 1900، كان ينص على تخصيص احتياطي يبلغ 150 مليون دولار لصرف العملة الورقية، وأن يُعاد استكماله إلى مبلغ 150 مليون دولار في كل مرة قد يتدنى فيها الاحتياطي ليصبح أقل من 100 مليون دولار.

المحرمات. كما أدرك أن كثيراً من الديمقراطيين كانوا مترددين بشأن دعم بريان غير المشروط للطلب الذي يقوم عليه البرنامج السياسي لحزبهم وبالخاص «بسك حر وغير محدود لنقد فضي وذهبي حسب النسبة القانونية السائدة وهي 16 إلى 1، دون انتظار مساعدة أو موافقة أية دولة أخرى». وفي الواقع، كان الديمقراطيون من الولايات الشرقية قد انفصلوا عن الحزب ليؤسسوا جماعة «ديموقراطيي الذهب».

قرر ماكينلي أن يُقلّ من كلامه بشأن التعريفات وأن يكثر الحديث عن تفوق الذهب على مبدأ ثنائية المعدن، وبتاريخ 10 تموز، صرّح بتأييده العلني لمعيار الذهب الأحادي المعدن. ومنذ تلك اللحظة اكتسبت القضية متانة وفقدت المواضيع الأخرى أهميتها. ولدى استمرار الحملة، قام الفريقان بإصدار كميات ضخمة من منشورات الحملة تتعلق بموضوع المعايير النقدية المعقد، وكانا ينصحان أتباعهما بتثقيف أنفسهم فيما يخص تلك القضايا. وقد تبين فيما بعد أن المنافسة الانتخابية لسنة 1896 كانت فريدة من نوعها في التاريخ نظراً للعملية التثقيفية التي دُعي الناخبون للاشتراك بها.

وبالرغم من حداثة سن بريان، إلا أنه كان خصماً لا يستهان به، وكان يشار إليه باسم «الصبي الخطيب الآتي من بلات»، و «الخطيب ذي اللسان الفضي»، و «الشعبي العظيم». كان رجلاً يعرف موقعه على الدوام، لا يتكلم دون طائل. وفي إحدى المناسبات عندما تناهى إلى سمعه أن ج. ب. مورغان علق قائلاً: «إن أمريكا تكفيني»، قال بريان ساخراً: «متى كرهها، بوسعه إعادتها»⁽³⁰⁾. كما أن نظرتة إلى الشؤون الاقتصادية كانت أيضاً مباشرة:

«ينبغي للمال أن يخدم الإنسان، وأنا أعارض كل النظريات التي تمجّد المال وتحط من قدر الجنس البشري»⁽³¹⁾. وقد عبّر أحد أقوى مؤيدي بريان عن الوضع عندما خاطب مجموعة من المزارعين قائلاً: «أغرسوا كمية أقل من الذرة

وكمية أكبر من الشغب... إن وول ستريت يملك البلاد... إن المال هو الذي يحكم ونائب رئيسنا هو مصرفي من لندن»⁽³²⁾.

وقد كان خطاب بريان الشهير في مؤتمر الحزب الديمقراطي بتاريخ 9 تموز 1896، دفاعاً عن الثنائية المعدنية الواردة في البرنامج السياسي للحزب. ويستحق الخطاب أن يُقرأ بالكامل - ولا بد أن سماعه كان يثير الإعجاب. ببساطة اللغة، وفصاحة التعبير، والثقة التي لا يتطرق إليها الشك في الفكرة والتنظيم المحكم للبراهين، والتنقل ما بين الإحساس الرفيع بالمثالية وبين التحليل السياسي الواقعي، تعد كلها من الإنجازات النادرة، لا في مجال الخطابة السياسية وإنما من حيث الصفة الشعرية للنثر الذي كتبه بريان.

بدأ بريان بالإدعاء بأنه يتكلم «دفاعاً عن قضية لا تقل قدسية عن الحرية - ألا وهي قضية الإنسانية»⁽³³⁾. ومضى يقول:

أيها الأصدقاء، إننا لن نفوه بكلمة ضد هؤلاء الذين يعيشون على ساحل الأطلسي لكن أولئك الرواد الأشداء الذين تحدوا كل مخاطر الفقر، الذين جعلوا الصحراء تزهو كالوردة - الرواد البعيدون هناك الذين ربوا أولادهم على مقربة من قلب الطبيعة حيث يمكن لأصواتهم أن تمتزج بأصوات الطيور...

هؤلاء الناس... يستحقون من حزبنا اهتماماً لا يقل عن الاهتمام بباقي الناس في هذه البلاد. ونحن إنما نتكلم لأجل هؤلاء الناس.

ثم يرفع هراوته ضد معيار الذهب:

إذا كانت الحماية [التعرفة] قد أهلك الآلاف فإن معيار الذهب قد أهلك عشرات الآلاف... وعندما نعيد العمل بأموال الدستور فإن كل الإصلاحات الضرورية تصبح ممكنة، ولكن إلى أن يتم ذلك ليس هناك من إصلاح يمكن إنجازه... لا... ليس هناك من شعبية شخصية، مهما

عظمت، بإمكانها حماية رجل... يرغب في وضع سلطة التشريع لقضايانا بأيدي حكام وقوى أجنبية، الانتقام الغاضب للشعب الساخط.

وأخيراً تأتي الفقرات الذروة في نهاية الخطاب:

نحن لا نهتم خلف أية خطوط تجري المعركة. فإن هم قالوا أن ثنائية المعدن هي أمر جيد، ولكن ليس بإمكاننا العمل به دون أن تساعدنا دول أخرى، فإننا نجيب أنه عوضاً عن تبني معيار الذهب لأن إنكلترا تعمل به، سنعيد ثنائية المعدن ولتتبناه إنكلترا لأن الولايات المتحدة تعمل به. وفي حال تجرأوا على الخروج للملأ والدفاع عن معيار الذهب فسنحاربهم بأقصى ما نملك من جهد. ونحن إذ تقف خلفنا الجماهير المنتجة في هذا البلد وفي العالم، وتدعمنا المصالح التجارية ومصالح العمال والكادحين في كل مكان، فإننا سنرد على طلبهم بشأن معيار الذهب قائلين: لن نسمح لكم بإجبار العامل على ليس إكليل الشوك هذا، ولن نسمح لكم بصلب البشرية على صليب من ذهب.

لقد خسر بريان الانتخابات وبفارق كبير. وحصل ماكينلي على أغلبية وصلت إلى 95 بالمائة في الهيئة الانتخابية وبأغلبية شعبية وصلت إلى 602,000 في التصويت الشعبي - وهو تفوق كبير على ما أحرزه كليفلاند من أغلبية شعبية وصلت إلى 381,000 في فوزه الساحق سنة 1892⁽³⁴⁾.

كان الأثر الذي أحدثته نتائج الانتخابات على الأسواق المالية غير عادي فقد أثارت حملة بريان الصاخبة موجة عالية من الخوف والقلق خلال الصيف مع تدن حاد في سعر الأسهم، وموجة من بيع الدولارات للحصول على الباونندات الإسترلينية، وارتفاع في مؤشر الأموال الموجودة تحت الطلب بمقدار نقطة ليصل الرقم إلى 125 بالمائة، وطابور من الأشخاص خارج منافذ الصرف في فروع وزارة الخزانة بانتظار صرف النقد الورقي القانوني بعملة ذهبية⁽³⁵⁾.

وخلال أسبوع من انتهاء الانتخابات، عادت أسعار الأسهم لتحلق عالياً، وهبطت معدلات المال بمقدار 4 بالمائة، وبدأت العملات الذهبية رحلة العودة إلى منافذ الصرف في فروع وزارة الخزانة بغية استرجاع العملة الورقية.

تختلف التفسيرات بشأن الفوز الساحق لماكينلي. ومع أن مبدأ ثنائية المعدن كان لعدة قرون هو الشكل التقليدي للمعيار المالي، إلا أن العديد من النخبين في تسعينات القرن التاسع عشر كانوا لا يعرفون طريقة عمله بحيث كانوا يتصورونه بدعة لا يمكن الوثوق بها. وبالرغم من التقلبات المثيرة في السنوات القليلة السابقة لذلك، إلا أن معيار الذهب كان، وبكل فعالية، هو المعيار الوحيد في الولايات المتحدة لما يربو على عشرين سنة. وقليلون من كانت لديهم فكرة عن أي مجموعة أخرى من التدابير. ومما ساعد الآراء الغريزية بشأن انتصار الذهب تلك الطاقات الضخمة التي سخّرها الحزب الديمقراطي لتنظيم العملية التعليمية والسير بها قدماً.

وتدخلت الطبيعة مرة أخرى. ففي شهر تشرين الأول، وصلت أخبار تتحدث عن شح في محصول القمح الهندي، وصل في خطورته إلى درجة جعلت الهند مستورداً للقمح بل كونها مصدراً له. قفزت أسعار القمح من 53 سنتاً للصاع في شهر آب إلى 7/8، 74 سنتاً في شهر تشرين الأول ثم إلى 3/8، 94 سنتاً خلال الانتخابات. ورغم ادعاء بريان بأن «قوة المال» كانت تتلاعب بالسوق، فإن الحقائق الأولية أظهرت أن أسعار القمح يمكن لها أن ترتفع حتى في حال وجود معيار ذهب كامل. وفي حين كان الديمقراطيون قد حصلوا على أغلبية شعبية صغيرة في أوهايو وميتشيغان ومينيسوتا في انتخابات سنة 1892، حصل الجمهوريون الآن على أغلبية وصلت إلى 148,000 في هذه الولايات الثلاثة⁽³⁶⁾. وكما يطيب لنا أن نردّد في عصرنا الحالي: «ما يهم هو الاقتصاد، أيها الغبي»!...

لكن ميلتون فريدمان له رأي مختلف، فهو يشيد بذلك «المثال الساحر للتأثيرات البعيدة وغير المتوقعة لما يبدو أنه تطور مالي قليل الشأن». وهو يعزو هزيمة بريان إلى ابتكار ماك آرثر - فوريست لعملية تنقية الذهب بالسيانيد في إسكوتلندا ومن ثم استعمالها فيما بعد في مناجم جنوب أفريقيا سنة 1890. ولم يكن هناك أدنى شك بأن ذلك التطور كان يعدّ بحدوث زيادة كبيرة في الكميات العالمية من الذهب بشكل مال، كما كان، على الأرجح، يعدّ بإمكانية حدوث التحول التضخمي الذي كان المزارعون وكل أنصار بريان يتوقون إليه بشدة⁽³⁷⁾.



لقد كتب بريان فيما بعد وصفاً لحملة سنة 1896، وسَمّاها «المعركة الأولى»، ولكن تبين فيما بعد أن الحملة كانت المعركة الأخيرة بالنسبة لمبدأ ثنائية المعدن. مما لا شك فيه أن بريان قد ساعد على شن المعركة الأولى لصالح قائمة مؤثرة من القضايا الراديكالية في يومه والتي قيص لها أن تصبح قانوناً خلال ربع القرن التالي، ومنها: التنظيم الحكومي لسكك الحديد والبرق والهاتف، والإشراف على الاحتكارات، وتحديد يوم العمل بثمان ساعات، وضريبة الدخل، وإصلاح التعرفة، وحق الاقتراع للنساء وضبط تعاطي الخمر⁽³⁸⁾.

وعندما توفي بريان سنة 1925، ولم يكن يتجاوز الخامسة والستين من العمر، كان ذلك الخطاب البليغ، الذي ألهم شعور الجماهير في سرادق في شيكاغو سنة 1896، لا يزال يعتبر مناسباً ومعاصراً كما كان قبل 29 سنة. فقد كانت هناك قرارات كبيرة تأخذ مجراها في سبيل إجبار العمال على رتداء تاج الشوك ولصلب البشرية على صليب من ذهب. ترى أية لغة عنيفة كان بريان سيستخدم لو أنه عاش ليشهد تلك النتائج؟...